شكل فرق عمل مختصة للبدء الفوري بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"

الطبطبائي يوجه بتطوير المناهج الدراسية وتعزيز جودة التعليم

«التربية»: تعزيز تصنيف الكويت عالميا وتأهيل أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل

وزير التربية جلال الطبطبائي

أصدر وزير التربية سيد جلال الطبطبائي توجيهات مباشرة للقطاعات المعنية في الوزارة بتشكيل فرق عمل مختصة للبدء الفوري في تنفيذ الإجراءات اللازمة للتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" لضمان تحقيق الأهداف المحددة في الخطة المشتركة لتطوير المناهج الدراسية وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

جاء ذلك وفق بيان صحفي لوزارة التربية أمس الثلاثاء انطلاقا من الحرص على تسخير كل الإمكانات والموارد المتاحة لضمان نجاح هذه الخطة التي تهدف إلى بناء نظام تعليمي مستدام وتعزيز تصنيف الكويت عالميا وتأهيل أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

وأوضحت أنه تم وضع محاور شاملة تمت مناقشتها خلال اجتماع سابق جمع وزير التربية ومدير إدارة التعليم والمهارات في منظمة "OECD" الدكتور أندرياس شلايشر إذ تشمل الخطة على مجموعة من الأهداف الطموحة لإحداث نقلة نوعية في المناهج الدراسية.

وأشارت الوزارة إلى أن الخطة تتضمن وضع إطار متكامل للمناهج الدراسية من الصف الأول إلى الصف الـ12 بما يتماشى مع المعايير العالمية ومتطلبات المستقبل كما سيتم إجراء دراسة تفصيلية للمناهج الحالية لمواد الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية وتقديم توصيات لتحسينها بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وأفادت بأن الخطة تتضمن أيضا وضع آليات لتطبيق اختبار رخصة المعلم لضمان كفاءة الكوادر التعليمية بالتنسيق مع الجهات المختصة وتوفير برامج تدريبية لتطوير مهارات المعلمين بما يتماشى مع التغيرات الحديثة في نظم التعليم والمناهج الدراسية إضافة إلى إجراء دراسة مرجعية للمناهج الدراسية في مجالات الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية لمراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة والثانوية لضمان توافقها مع المعايير العالمية وسيتم تحديد أمثلة عالمية يمكن للكويت الاستفادة منها في تصميم أطر المناهج.

وفي إطار التعاون مع منظمة "OECD" أعلنت وزارة التربية استعدادها المبكر للمشاركة في اختبارات دراسة "PISA" المقرر أن تشملها دورة 2025 إذ يبدأ التطبيق الفعلي للاختبارات بين عامي 2026 و2028 مع تحليل النتائج والإعلان عنها في 2030 مضيفة أنه ستقيّم انعكاسات خطة تطوير المنظومة التعليمية على مخرجات التعليم وفق النتائج المستخلصة من هذه الاختبارات.

الوزير أكد على أهمية تطوير المناهج

وأفادت الوزارة بأنها تعمل على وضع خطة شاملة وفق جدول زمني مدروس يتضمن تأسيس فريق عمل وطني تربوي يركز على إعداد الكوادر التربوية وتطوير الأدوات والمهارات المطلوبة لضمان جاهزية الطلبة لهذه الاختبارات.

وأشارت إلى أنها حددت محاور رئيسية للخطة تشمل دعم تطوير استراتيجية تسخير كل الإمكانات والموارد لضمان نجاح الخطة التي تهدف إلى بناء نظام تعليمي مستدام وتعزيز تصنيف الكويت عالميا وتأهيل أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

إصلاح المناهج الوطنية للمدارس الحكومية على مدار ستة إلى تسعة أشهر بالتعاون مع فريق عمل متخصص من الوزارة ومنظمة "OECD" كما ستنظّم ورش عمل بمشاركة مسؤولي الوزارة وخبراء دوليين لإعداد الخطة الاستراتيجي ودراسة تجارب دولية ناجحة لتطوير المناهج.

يذكر أن اختبار "PISA" يهدف إلى قياس قدرات الطلبة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم ومدى استعدادهم لتوظيف المعرفة في المواقف الحياتية اليومية.

تتضمن 5 مهام منها آلية لمطالبة الملاك بالمصروفات عند تنفيذ أعمال الترميم

لجنة خاصة لتحديد البيوت المتهالكة والآيلة للسقوط المشوهة للمظهر العام

منال العصفور

ذكرت مدير عام البلدية بالتكليف م.منال العصفور أنه تم تشكيل لجنة للعقارات المتهالكة في شهر يونيو الماضي.

وقالت م.العصفور في ردها على اقتراح العضو فهد العبدالجادر بشأن العقارات المهجورة:

نفيدكم بالتالي:

تم تشكيل لجنة العقارات المتهالكة والآيلة للسقوط والمهجورة بموجب القرار الإداري في 23/6/2024 والتي تختص بالمهام التالية:

1 – بيان وتحديد الحالات التي تواجه البلدية من البيوت المتهالكة والآيلة للسقوط التي تشوه المظهر العام وطريقة التعامل مع كل حالة من هذه الحالات.

2 – تحديد المهلة المناسبة لترميم المبنى أو إزالته وفقا للتقرير الفني.

3 – تحديد المهلة المناسبة للإنذار الموجه لمالك المبنى وشاغليه في حال إخلاء المبنى.

4 – تحديد الآلية الواجب اتباعها في حال عدم التزام المالك بالهدم أو الترميم خلال المدة المحددة "سواء عن طريق مناقصة شاملة أو مناقصة فردية لكل حالة من الحالات أو الاستعانة بعقد استئجار آليات ومعدات ومركبات وسائقين وعمالة لإزالة المخالفات بأنظمة قوانين ولوائح البلدية والتعديات على أملاك الدولة – مراقبة النقليات والطوارئ بإدارة الخدمات العامة".

5 – وضع آلية لمطالبة الملاك بالمصروفات التي أنفقتها البلدية في حال قيامها بتنفيذ أعمال الترميم أو الصيانة أو الهدم.

خاطب كافة الجهات الحكومية للبدء

«الخدمة المدنية»: مباشرة إبرام «عقود الاستعانة» للمسحوبة جنسياتهن

ديوان الخدمة المدنية

نوه ديوان الخدمة المدنية للموظفات المسحوبة جنسياتهن استناداً إلى المادة الثامنة من قانون الجنسية الكويتية بأنه قد تم أمس مخاطبة كافة الجهات الحكومية لمباشرة إبرام عقود الاستعانة معهن على أن يبدأ «سريان العقد» من اليوم التالي لسحب الجنسية وذلك بمكافأة شهرية شاملة تعادل إجمالي آخر مرتب شهري كانت تستحقه قبل سحب الجنسية.

«الشؤون القانونية» بجامعة الكويت نظّمت ورشة «أسس البحث القانوني للعاملين في الإدارة»

نظمت إدارة الشؤون القانونية بجامعة الكويت ورشة عمل بعنوان "أسس البحث القانوني للعاملين في الإدارة القانونية" وذلك يوم الأحد، قدمتها عضو هيئة التدريس بقسم القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت وعضو سابق بقطاع الفتوى بإدارة الفتوى والتشريع د. سارة السلطان، بحضور القائم بأعمال مدير إدارة الشئون القانونية أ. حمد البسام، وعدد من موظفي الإدارة من كبيري اختصاصيين قانونيين وباحثين واستشاريين قانونين، وذلك بمشاركة كافة الأقسام القانونية في الإدارة كقسم الدعاوى والمطالبات وقسم الاستشارات والعقود وقسم التحقيقات والتظلمات وقسم التنفيذ.

بداية تطرقت د. سارة السلطان إلى أنواع الكتابة القانونية والتمييز بينها في المهن المتعددة التي يمكن للقانوني أن يمارسها من مذكرات الدفاع والأحكام القضائية وأحكام التحكيم والتحقيق الإداري والمحاضر والفتاوى والآراء القانونية.

وأكدت د.السلطان أهمية عناصر الفتاوى القانونية حتى يمكن الوصول لرأي قانوني مؤسسي سليم، مبينة أن الفتوى يجب أن تحتوي على عدة عناصر أولها الإشكاليات القانونية والتي تتمحور حول شرط من شروط توقيع العقوبات حول مدى مشروعية اتخاذ قرار معين، والعنصر الثاني هو معرفة الأساس القانوني على أن يذكر في الفتوى جميع النصوص القانونية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالواقعة محل النزاع دون نقص أو زيادة، ويشير العنصر الثالث إلى تحليل النصوص القانونية مع أهمية ذكر غاية النص الواردة في المذكرة الإيضاحية مع عدم إيراد وقائع غير ذات صلة وتكتب على نحو متسلسل ومنطقي وواضح، أما العنصر الرابع فيتعلق بالرأي القانوني على أن تطبق النصوص القانونية وذكرت د. السلطان المصادر التي يستوجب الرجوع إليها عند كتابة الآراء القانونية، حيث يعتمد اختيار المصدر على نوع السؤال، وإلمام الباحث بالموضوع، موضحة أن هناك عدة أخطاء شائعة في كتابة الفتاوى القانونية كالاختصار الشديد وعدم ذكر وقائع أساسية، بالإضافة إلى عدم تحري الدقة في البحث عن المصادر القانونية قبل البدء في كتابة الرأي، وإغفال ذكر بعض النصوص القانونية المرتبطة واستخدام مصطلحات مختلفة للإشارة إلى التشريع نفسه، وعدم التأكد من سريان القانون من حيث الزمان والمكان واستخدام كلمات غير دارجة أو مألوفة لدى المتلقي خاصة أنّ الإجابة يجب أن تكون مقتصرة على السؤال ولا تعتمد على المعلومات العامة.

أحالت مبادرة «مراسي القوارب» للبلدية

«فنية البلدي» تعتمد لائحة منظمة لإجراءات تخصيص الأراضي

منيرة الأمير

وافقت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها برئاسة م. منيرة الأمير، على الاقتراح المقدم بشأن إصدار لائحة منظمة لإجراءات التخصيص، وأحالت إلى الجهاز التنفيذي مبادرة مشروع تصميم وإنشاء مراس متعددة الأدوار للقوارب الصغيرة والمتوسطة الحجم من دون تكلفة مالية على الدولة، وكتاب وزارة الإعلام بشأن قسائم الشارع الإعلامي في منطقة العارضية، لتزويدها بدراسات تفصيلية.

وأعادت اللجنة إلى الجهاز التنفيذي الاقتراح المقدم من رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري والعضو عبدالله العنزي، بشأن إضافة نشاط مطعم ومقهى بمنطقة الري بالشويخ امتداد الدائري الرابع والاقتراح المقدم بشأن إضافة نشاط ورشة لصاغة الذهب للتنسيق مع وزارة التجارة وإدارة المخطط الهيكلي لتحديث الردود.

وحفظت اللجنة الاقتراح المشترك والمقدم من الأعضاء فهد العبد الجادر، سعود الكندري، م.اسماعيل بهبهاني، بشأن إضافة على لائحة الفنادق والموتيلات، والاقتراح المقدم من الأعضاء، م.فرح الرومي، وبعض الأعضاء بشأن إنشاء بلدية مستقلة لمدينة الكويت، واقتراح العضو م.علياء الفارسي بشأن تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق اشتراطات ذوي الإعاقة وكود الكويت لإمكانية الوصول وفق التصميم العام.